Journal of Libyan Academy Bani Walid 2026
مجلة الأكاديمية الليبية بني وليد
e-ISSN: 3104-3860
Volume 2, Issue 4, 2026, Pages: 148-164
Website: https://journals.labjournal.ly/index.php/Jlabw/index

The Impact of Exchange Rate on Price Stability in Libya (2005–2024): An Econometric Study

Ibtisam Abduljaleel Blaid Momen *
Department of Economics, Faculty of Economics and Political Science, University of Bani Waleed, Libya
*Email: ibtesammomen@gmail.com

أثر سعر الصرف على الاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005–2024): دراسة قياسية

ابتسام عبد الجليل بلعيد مؤمن *
قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة بني وليد، ليبيا

Received: 13-05-2026	**Accepted:** 26-06-2026	**Published**: 12-07-2026
Copyright: © 2026 by the authors. This article is an open-access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY) license (https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/).

Abstract

This study examines the relationship between the exchange rate and the Consumer Price Index (CPI) in Libya over the period (2005–2024) using OLS, ARDL, and ECM models.

The results show a positive relationship between the exchange rate and the CPI, where an increase in the exchange rate leads to higher price levels due to Libya's reliance on imports. The findings also confirm a long-run equilibrium relationship and a short-run adjustment mechanism between the variables.

The study concludes that the exchange rate is an important determinant of the CPI in Libya, along with other macroeconomic factors.

Keywords: Exchange Rate, Price Stability, Inflation, Central Bank.

الملخص

تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك (CPI) في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005–2024)، باستخدام نماذج الانحدار الخطي البسيط ونموذج ARDL ونموذج تصحيح الخطأ (ECM).

أظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين سعر الصرف ومستوى الأسعار، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى زيادة الرقم القياسي للأسعار، وذلك بسبب اعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات. كما بينت النتائج وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرين، إضافة إلى وجود آلية تصحيح للانحرافات في الأجل القصير.

وتخلص الدراسة إلى أن سعر الصرف يعد من العوامل المهمة المؤثرة في المستوى العام للأسعار في ليبيا، إلى جانب عوامل اقتصادية أخرى.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف. الاستقرار السعري. التضخم. المصرف المركزي.

المقدمة:

يُعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية التي تحظى باهتمام كبير في الدراسات الاقتصادية، نظراً لما يترتب على تغيراته من آثار تمتد إلى مختلف جوانب النشاط الاقتصادي، ولا سيما مستويات الأسعار والتضخم والتجارة الخارجية، وقد ازدادت أهمية هذا المتغير في ظل التطورات الاقتصادية العالمية وتزايد انفتاح الاقتصادات على الأسواق الخارجية، الأمر الذي جعل استقرار سعر الصرف أحد العوامل المؤثرة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي[1].(Elraki, 2016)

وفي المقابل، يمثل الاستقرار السعري هدفاً رئيسياً للسياسات النقدية والاقتصادية، لما له من دور في الحفاظ على القوة الشرائية للنقود وتعزيز الثقة في الاقتصاد ودعم جهود التنمية الاقتصادية، ومن ثم فإن فهم العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار السعري يُعد من الموضوعات المهمة التي حظيت باهتمام الباحثين وصناع السياسات على حد سواء[2].(Agenor & Montiel, 2015)

وقد شهد الاقتصاد الليبي خلال الفترة محل الدراسة العديد من المتغيرات الاقتصادية والنقدية، كان من أبرزها التقلبات التي طرأت على سعر الصرف وما صاحبها من تغيرات في مستويات الأسعار ومعدلات التضخم، وأدى ذلك إلى زيادة الاهتمام بدراسة طبيعة العلاقة بين هذين المتغيرين، خاصة في ظل اعتماد الاقتصاد الليبي بدرجة كبيرة على الواردات لتلبية جانب مهم من الطلب المحلي، الأمر الذي يجعل الأسعار المحلية أكثر تأثراً بالتغيرات في سعر الصرف.[3](Alhadi & Alarbi, 2024)

وعلى الرغم من تعدد الدراسات التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف ومستويات الأسعار، فإن نتائجها اختلفت باختلاف طبيعة الاقتصادات والفترات الزمنية محل الدراسة، الأمر الذي يبرز وجود فجوة بحثية تتمثل في الحاجة إلى إعادة اختبار هذه العلاقة في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005–2023) باستخدام نماذج قياسية حديثة.

وبناءً على ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005–2023)، من خلال اختبار أثر تقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم في الأجلين القصير والطويل، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة(ARDL) ، بما يسهم في تقديم نتائج يمكن الاعتماد عليها لدعم صناع القرار في صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة.

مشكلة الدراسة:

تنطلق مشكلة الدراسة من ملاحظة التغيرات المتكررة في سعر الصرف داخل الاقتصاد الليبي خلال السنوات الأخيرة، وما صاحبها من تقلبات في المستوى العام للأسعار. وفي ظل اعتماد الاقتصاد الليبي على السلع المستوردة، يبرز تساؤل رئيس حول مدى انعكاس هذه التغيرات على الاستقرار السعري.

وعليه، تتمثل مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس الآتي :

ما أثر سعر الصرف على الاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005–2024)؟

ويتفرع عن هذا السؤال عدد من الأسئلة الفرعية:

[1] Elraki, Khalid Eltayeb, *Determinants of Exchange Rate Stability in Sudan (1991–2016).*

[2] *The Effects of Exchange Rate Fluctuations on Output and Prices: Evidence from Developing Countries.*

[3] *The Impact of the Parallel Exchange Rate on Inflation and Economic Growth in Libya: An Econometric Study Using Time Series (1990–2024).*

- هل توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستقرار السعري؟
- ما طبيعة العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل؟
- إلى أي مدى يسهم سعر الصرف في تفسير التغيرات في المستوى العام للأسعار؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضية الرئيسة الآتية:

توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005–2024).

ويتفرع عنها ما يلي:

- توجد علاقة طردية بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار.
- توجد علاقة توازنيه طويلة الأجل بين سعر الصرف والاستقرار السعري.
- يوجد تأثير معنوي لسعر الصرف على الأسعار في الأجل القصير.
- توجد آلية لتصحيح الاختلالات وإعادة التوازن بين المتغيرات.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة إلى:

- تحليل طبيعة العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي .
- قياس أثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة .
- اختبار وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين المتغيرات .
- دراسة أثر سعر الصرف في الأجلين القصير والطويل باستخدام نموذج ARDL.
- تقديم توصيات يمكن أن تسهم في دعم الاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي.

- **أهمية الدراسة:**
- تنبع أهمية هذه الدراسة من أهمية موضوع سعر الصرف باعتباره أحد المحددات الأساسية للاستقرار السعري، حيث يُعد استقرار الأسعار هدفًا رئيسيًا للسياسة النقدية. كما تكتسب الدراسة أهمية إضافية من خصوصية الاقتصاد الليبي الذي يعتمد بدرجة كبيرة على الواردات، مما يجعل الأسعار المحلية شديدة التأثر بتغيرات سعر الصرف.
- ومن المتوقع أن تسهم نتائج الدراسة في تقديم فهم أعمق لطبيعة العلاقة بين المتغيرين، بما يساعد متخذي القرار في صياغة سياسات اقتصادية أكثر فعالية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

منهجية الدراسة:

تعتمد الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي في عرض الإطار النظري لمتغيرات الدراسة، إضافة إلى المنهج القياسي في تحليل العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار السعري. تم اعتماد الرقم القياسي للأسعار (CPI)كمؤشر لقياس الاستقرار السعري بدلاً من التضخم المباشر

تم الاعتماد في هذه الدراسة على سعر الصرف الرسمي للدينار الليبي مقابل العملات الأجنبية، والصادر عن مصرف ليبيا المركزي في نشراته الاقتصادية والتقارير السنوية، وذلك لكونه يعكس السياسة النقدية الرسمية للدولة، ولتوفر بياناته بشكل منتظم خلال فترة الدراسة (2005–2024)

وقد استخدمت الدراسة بيانات سنوية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005–2024)، مع توظيف مجموعة من النماذج القياسية، من بينها نموذج الانحدار الخطي البسيط، ونموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع (ARDL)، ونموذج تصحيح الخطأ(ECM) ، وذلك لقياس أثر سعر الصرف على المستوى العام للأسعار في الأجلين القصير والطويل.

الحدود البحثية:
تقتصر الدراسة على تحليل أثر سعر الصرف على الاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005–2024). كما تعتمد على البيانات الاقتصادية المتاحة خلال هذه الفترة، واستخدام الأساليب القياسية المناسبة لدراسة العلاقة بين متغيرات البحث.

الدراسات السابقة:
أولًا: الدراسات الليبية
1-دراسة: (لطيفه, ايمن ,امال) دراسة قياسية لتأثير السياسة النقدية على معدل التضخم في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2010–2014)
هدفت الدراسة إلى تحليل أثر السياسة النقدية على معدلات التضخم في الاقتصاد الليبي، من خلال دراسة أدوات السياسة النقدية المستخدمة خلال فترة الدراسة. وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة مباشرة بين التوسع النقدي وارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي انعكس سلبًا على الاستقرار السعري.
2-دراسة :(محمد جمعه الطويل): أثر تغير سعر الصرف الموازي على معدل التضخم: دراسة تطبيقية على الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2000–2022)
ركزت هذه الدراسة على قياس أثر تغيرات سعر الصرف الموازي على معدلات التضخم في ليبيا باستخدام الأساليب القياسية. وأظهرت النتائج أن ارتفاع سعر الصرف الموازي يؤدي إلى زيادة أسعار السلع والخدمات نتيجة اعتماد الاقتصاد الليبي بصورة كبيرة على الواردات.
3-دراسة: (صابر المهدي علي): أثر سعر الصرف على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (1981–2023)
هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار النقدي في ليبيا، مع التركيز على أثر السياسات الاقتصادية والنقدية خلال فترة الدراسة. وتوصلت النتائج إلى أن عدم استقرار سعر الصرف يؤدي إلى اضطرابات نقدية وارتفاع معدلات التضخم.
4-دراسة: (انتصار, جمعة): تدبدب سعر الصرف ومدى تأثيرها على الاستقرار النقدي في ليبيا: دراسة تحليلية للاقتصاد الليبي خلال الفترة (1990–2023)
تناولت هذه الدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على الاستقرار النقدي في الاقتصاد الليبي باستخدام التحليل القياسي للسلاسل الزمنية. وأوضحت النتائج أن استمرار تقلبات سعر الصرف ساهم في زيادة معدلات التضخم وتراجع الاستقرار النقدي.
5-دراسة: (المشيري ,كريد ,كحلول): أثر سعر الصرف الموازي على التضخم والنمو الاقتصادي في ليبيا: دراسة قياسية باستخدام السلاسل الزمنية (1990–2024)
هدفت الدراسة إلى قياس أثر سعر الصرف الموازي على كل من التضخم والنمو الاقتصادي في ليبيا. وأظهرت النتائج وجود علاقة طردية بين ارتفاع سعر الصرف الموازي وارتفاع معدلات التضخم، إلى جانب تأثيره السلبي على النمو الاقتصادي.
6-دراسة: (حنفور, كرشمان, الطويني) :ديناميكية سعر الصرف والتضخم وانعكاساتها على الاقتصاد الليبي: تقييم تحليلي للفترة (2011–2024)
هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم في ليبيا خلال السنوات الأخيرة، في ظل التغيرات الاقتصادية والسياسية التي شهدها الاقتصاد الليبي. وتوصلت النتائج إلى أن تقلبات سعر الصرف كانت من أبرز أسباب ارتفاع الأسعار وعدم الاستقرار الاقتصادي.
ثانيًا: الدراسات العربية

1- دراسة: (صديقي عبد الكريم): أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشر الأسعار في الجزائر خلال الفترة (2014–2017)

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات سعر الصرف على مؤشر الأسعار في الجزائر، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة إيجابية بين انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع المستوى العام للأسعار.

2- دراسة:(عباس الحاج محمد) :أثر أسعار الصرف والتضخم على الواردات في الجزائر: دراسة قياسية خلال الفترة (1970–2022)

ركزت الدراسة على العلاقة بين أسعار الصرف والتضخم والواردات في الاقتصاد الجزائري باستخدام الأساليب القياسية، وأظهرت النتائج أن تقلبات سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم يؤثران بصورة مباشرة على حجم الواردات والاستقرار الاقتصادي.

3- دراسة:(نايف بن خضران المالكي) أثر تقلبات أسعار الصرف وتحليل عوامل انتقالها إلى الأسعار المحلية بالتطبيق على المملكة العربية السعودية خلال الفترة (2002–2022)

هدفت الدراسة إلى قياس مدى انتقال تقلبات سعر الصرف إلى الأسعار المحلية في المملكة العربية السعودية. وأظهرت النتائج أن تغيرات سعر الصرف تؤثر بشكل واضح على أسعار السلع المستوردة ومن ثم على معدلات التضخم المحلية.

4- دراسة: (عابي, جدي): دراسة اقتصادية تحليله للعلاقة بين تغيرات سعر الصرف في الجزائر والتضخم خلال الفترة (1991–2023)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة طويلة الأجل بين سعر الصرف والتضخم في الجزائر باستخدام النماذج القياسية، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طردية قوية بين انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم.

ثالثًا: الدراسات الأجنبية:

1دراسة خالد الطيب الجاك "محددات استقرار سعر الصرف في السودان خلال الفترة (1991–2016)

هدفت الدراسة إلى تحليل العوامل المؤثرة في استقرار سعر الصرف في السودان، واعتمدت على الأساليب القياسية لتحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وسعر الصرف. وأظهرت النتائج أن التضخم والاحتياطات الأجنبية والسياسات النقدية من أهم العوامل المؤثرة في استقرار سعر الصرف.

2-دراسة: آثار تقلبات سعر الصرف على الناتج والأسعار: أدلة من الدول النامية"

هدفت الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات سعر الصرف على مستويات الإنتاج والأسعار في مجموعة من الدول النامية باستخدام نماذج قياسية. وأوضحت النتائج وجود علاقة موجبة بين تقلبات سعر الصرف وارتفاع معدلات التضخم، إضافة إلى تأثيرها السلبي على النمو الاقتصادي.

3-دراسة: الاحتياطيات الأجنبية والتضخم في باكستان: دليل من نموذج"ARDL

ركزت الدراسة على العلاقة بين الاحتياطيات الأجنبية والتضخم في الاقتصاد الباكستاني باستخدام نموذج ARDL، وتوصلت النتائج إلى وجود علاقة طويلة الأجل بين الاحتياطيات الأجنبية والتضخم، بالإضافة إلى تأثير تقلبات سعر الصرف على استقرار الأسعار.

- 4دراسة: سعر الصرف والناتج المحلي والتضخم في تونس: دليل ARDL لعلاقة على شكل"U

هدفت الدراسة إلى تحليل العلاقة بين سعر الصرف والنمو الاقتصادي والتضخم في تونس باستخدام نموذج ARDL.وأظهرت النتائج أن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم وعدم استقرار الأسعار على المدى الطويل.

5-دراسة: تقلبات سعر الصرف والتضخم والنمو الاقتصادي في الدول النامية: دراسة Panel لدول SADC"

تناولت الدراسة أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم والنمو الاقتصادي في مجموعة من الدول النامية باستخدام بيانات Panel. وأظهرت النتائج أن ارتفاع تقلبات سعر الصرف يؤدي إلى زيادة معدلات التضخم والتأثير سلبًا على النمو الاقتصادي والاستقرار النقدي.

مقارنة الدراسات السابقة

تستخدم الدراسات السابقة التضخم أو الرقم القياسي للأسعار كمؤشر لقياس الاستقرار السعري، نظرًا لكونه المقياس المباشر له.

من خلال استعراض الدراسات السابقة يتضح أن هناك تقاربًا كبيرًا بين نتائج الدراسات الليبية والعربية والأجنبية فيما يتعلق بالعلاقة بين سعر الصرف والاستقرار السعري، حيث أجمعت معظم الدراسات على أن انخفاض قيمة العملة المحلية يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وزيادة معدلات التضخم، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد بشكل كبير على الاستيراد.

وفي السياق الليبي، ركزت أغلب الدراسات على تأثير سعر الصرف الرسمي والموازي على التضخم والاستقرار النقدي، وأكدت أن تقلبات سعر الصرف تُعد من أبرز العوامل المفسرة لعدم الاستقرار السعري.

أما الدراسات العربية، فقد تناولت العلاقة نفسها ولكن مع توسع أكبر في تحليل آلية انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار المحلية، من خلال ما يعرف بـ "تمرير سعر الصرف."

في حين اتجهت الدراسات الأجنبية إلى تحليل العلاقة بشكل أكثر شمولية باستخدام نماذج قياسية متقدمة مثل ARDL وPanel Data، مع إدخال متغيرات إضافية مثل النمو الاقتصادي والاحتياطيات الأجنبية، مما أعطى صورة أوسع للعلاقة بين سعر الصرف والاستقرار السعري.

وعليه يمكن القول إن الاختلاف بين هذه الدراسات لا يتمثل في النتيجة العامة، بل في منهجية التحليل، ونوع البيانات المستخدمة، والفترة الزمنية محل الدراسة، إضافة إلى اختلاف طبيعة الاقتصادات محل البحث.

ملخص الدراسات السابقة

تناولت الدراسات السابقة الليبية والعربية والأجنبية العلاقة بين سعر الصرف والتضخم والاستقرار السعري من زوايا مختلفة، حيث ركزت معظم الدراسات على أثر تقلبات سعر الصرف في تغير المستوى العام للأسعار، خاصة في الاقتصادات النامية التي تعتمد بصورة كبيرة على الواردات. وقد أكدت أغلب النتائج وجود علاقة مباشرة بين انخفاض قيمة العملة المحلية وارتفاع معدلات التضخم، الأمر الذي ينعكس على الاستقرار السعري والاقتصادي.

كما أوضحت بعض الدراسات أن استقرار سعر الصرف يساهم في الحد من الضغوط التضخمية وتحقيق قدر من الاستقرار في الأسواق، في حين أشارت دراسات أخرى إلى أن استمرار تقلبات سعر الصرف يؤدي إلى زيادة عدم الاستقرار الاقتصادي وارتفاع الأسعار المحلية. كذلك استفادت العديد من الدراسات من نماذج قياسية حديثة مثل ARDL و ECMفي تحليل العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل.

ويرتبط البحث الحالي بهذه الدراسات من خلال تناوله أثر سعر الصرف على الاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي، باعتبار أن الاقتصاد الليبي من الاقتصادات المتأثرة بتقلبات أسعار الصرف نتيجة الاعتماد على الاستيراد وضعف الإنتاج المحلي. كما يستفيد البحث الحالي من الدراسات السابقة في بناء الإطار النظري واختيار الأساليب القياسية المناسبة لتحليل العلاقة بين المتغيرات خلال الفترة (2005–2024).

وعلى الرغم من أهمية الدراسات السابقة، فإن البحث الحالي يتميز بتركيزه على الحالة الليبية بصورة أكثر تحديدًا، ومحاولة تفسير أثر تغيرات سعر الصرف على الاستقرار السعري في البيئة الاقتصادية الليبية خلال الفترة محل الدراسة.

على الرغم من أن العديد من الدراسات ركزت على التضخم أو الاستقرار النقدي، إلا أن هذه المتغيرات تعكس في جوهرها حركة الرقم القياسي للأسعار(CPI) ، مما يجعل نتائجها ذات صلة مباشرة بموضوع الدراسة الحالي.

المسار البحثي والفجوة البحثية للدراسة:

تأتي هذه الدراسة ضمن اهتمام سابق للباحثة بموضوعات سعر الصرف في الاقتصاد الليبي، حيث تناولت بعض الدراسات السابقة أثر سعر الصرف على التوازن الخارجي ممثلًا في الميزان التجاري، بينما تتجه هذه الدراسة إلى تحليل جانب أكثر عمقًا يتعلق بالاستقرار السعري باعتباره أحد أهم مؤشرات التوازن الداخلي للاقتصاد[1].

ويعكس هذا التدرج في الطرح مسارًا بحثيًا يقوم على الانتقال من تحليل تأثير سعر الصرف على القطاع الخارجي إلى دراسة انعكاساته على المستوى الداخلي للأسعار، بما يساهم في بناء فهم أكثر تكاملًا للدور الذي يلعبه سعر الصرف في الاقتصاد الكلي الليبي، سواء من حيث التوازن الخارجي أو الاستقرار الداخلي.

وعلى الرغم من تعدد الدراسات السابقة التي تناولت العلاقة بين سعر الصرف والتضخم أو الاستقرار النقدي في ليبيا والاقتصادات المشابهة، إلا أنها ما زالت تعاني من فجوة بحثية واضحة تتمثل في عدة جوانب. إذ ركزت أغلب الدراسات على تحليل العلاقة بين سعر الصرف والتضخم دون تقديم معالجة شاملة لمفهوم الاستقرار السعري كهدف اقتصادي مستقل، كما أن جزءًا كبيرًا منها اعتمد على نماذج قياسية تقليدية أو فترات زمنية محدودة لا تعكس التحولات الاقتصادية العميقة التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال العقدين الأخيرين.

إضافة إلى ذلك، لم تُولِ الدراسات السابقة اهتمامًا كافيًا بتحليل العلاقة في إطارها الديناميكي الذي يميز بين الأجلين القصير والطويل بشكل متكامل، وهو ما يُعد عنصرًا أساسيًا لفهم آلية انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار داخل الاقتصاد الليبي. كما أن العديد من هذه الدراسات لم تشمل الفترة الحديثة (2005–2024) بما تحمله من تغيرات هيكلية ونقدية مهمة أثرت بشكل مباشر على كل من سعر الصرف ومستويات الأسعار.

وبناءً على ذلك، تتمثل الفجوة البحثية لهذه الدراسة في الحاجة إلى تحليل حديث وشامل للعلاقة بين سعر الصرف والاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005–2024)، من خلال استخدام نماذج قياسية متقدمة مثل نموذج الانحدار الذاتي للإبطاءات الموزعة (ARDL) ونموذج تصحيح الخطأ (ECM)، بما يسمح بفهم العلاقة في الأجلين القصير والطويل ضمن سياق اقتصادي يعتمد بشكل كبير على الواردات ويتسم بتقلبات مستمرة في سعر الصرف.

المبحث الأول: الإطار النظري-بعض المفاهيم المتعلقة بالدراسة

أولًا: سعر الصرف

يُعد سعر الصرف من أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية التي تعكس قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية، كما يعكس في الوقت نفسه درجة قوة الاقتصاد واستقراره وقدرته على الاندماج في الاقتصاد العالمي.(Krugman & Obstfeld, 2018)[2]

[1] أبتسام عبدالجليل بلعيد مؤمن, تأثير سعر الصرف علي الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2013-2024) تحليل قياسي - باستخدام الانحدار الخطي البسيط, المجلة الافريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية, 2026

[2] Paul Krugman & Maurice Obstfeld, *International Economics: Theory and Policy*, 11th ed. (Pearson, 2018)

ولا يقتصر دور سعر الصرف على كونه وسيلة للتبادل بين العملات فقط، بل يمتد تأثيره ليشمل حركة التجارة الخارجية، من خلال تأثيره على أسعار الصادرات والواردات، وبالتالي انعكاسه على المستوى العام للأسعار داخل الاقتصاد المحلي[1].(Mishkin, 2019)

وفي الاقتصادات التي تعتمد على الاستيراد بشكل كبير، يصبح سعر الصرف عنصرًا حساسًا في تحديد تكلفة المعيشة، لأن أي تغير في قيمته ينعكس بسرعة على أسعار السلع والخدمات.

كما تؤكد الأدبيات الحديثة أن تقلبات سعر الصرف تُعد من أهم مصادر انتقال الضغوط الاقتصادية إلى الداخل، خاصة في الدول النامية، حيث تكون درجة "انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار" مرتفعة نسبيًا وفي السياق الليبي، تشير البيانات الحديثة إلى أن الاقتصاد الليبي يتأثر بشكل مباشر بتغيرات سعر الصرف، نتيجة الاعتماد الكبير على الواردات، مما يجعل استقرار العملة عنصرًا أساسيًا في استقرار الاقتصاد ككل (مصرف ليبيا المركزي، 2024).

ثانيًا: التضخم

يُعرف التضخم بأنه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار خلال فترة زمنية معينة، والذي يؤدي إلى انخفاض القوة الشرائية للنقود[2].(Samuelson & Nordhaus, 2010)

ولا يُعد التضخم ظاهرة مستقلة بذاتها، بل هو نتيجة لتفاعل عدة عوامل اقتصادية، من بينها زيادة الطلب، وارتفاع تكاليف الإنتاج، وتقلبات سعر الصرف، خصوصًا في الاقتصادات المفتوحة التي تعتمد على الاستيراد[3].(Blanchard, 2022)

وتشير الدراسات الحديثة إلى أن أحد أهم قنوات توليد التضخم في الدول النامية هو انتقال أثر سعر الصرف، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع أسعار السلع المستوردة، وبالتالي زيادة المستوى العام للأسعار[4].(World Bank, 2023)

وفي ليبيا، يبرز هذا التأثير بشكل واضح، حيث ترتبط معدلات التضخم ارتباطًا وثيقًا بتقلبات سعر الصرف، نظرًا لاعتماد السوق المحلي على السلع المستوردة لتغطية جزء كبير من الطلب (مصلحة الإحصاء والتعداد، 2023).[5]

ثالثًا: الاستقرار السعري

يقصد بالاستقرار السعري الحفاظ على مستوى منخفض ومستقر من الأسعار، بما يضمن حماية القوة الشرائية للعملة المحلية وتقليل التقلبات الاقتصادية[6].(Mishkin, 2019)

ويُعد الاستقرار السعري أحد أهم أهداف السياسة النقدية، حيث تسعى البنوك المركزية إلى تحقيقه باستخدام أدوات مثل التحكم في عرض النقود، وأسعار الفائدة، وأحيانًا إدارة سعر الصرف[7].(Friedman, 1968)

كما أن الاستقرار السعري لا يمكن فصله عن استقرار سعر الصرف، خاصة في الاقتصادات التي تعتمد على الواردات، لأن أي تغير في سعر الصرف ينعكس مباشرة على الأسعار المحلية من خلال تكاليف الاستيراد.

---

[1] Frederic S. Mishkin, *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*, 12th ed. (Pearson, 2019)

[2] Samuelson, Paul A. & William D. Nordhaus, *Economics*, 19th ed. (McGraw-Hill, 2010)

[3] Olivier Blanchard, *Macroeconomics*, 8th ed. (Pearson, 2022)

[4] World Bank, *Global Economic Prospects: Inflation and Exchange Rate Effects* (Washington, DC, 2023)

[5] مصلحة الإحصاء والتعداد، *الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتقارير الإحصائية السنوية* (طرابلس، ليبيا، 2023).

[6] [1] Frederic S. Mishkin, *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets*, 12th ed. (Pearson, 2019)

[7] Friedman, Milton, "The Role of Monetary Policy," *American Economic Review*, Vol. 58, No. 1 (1968), pp. 1–17

وفي الحالة الليبية، تشير التقارير الحديثة إلى أن عدم استقرار سعر الصرف يؤدي إلى تقلبات واضحة في الأسعار، مما يجعل تحقيق الاستقرار السعري مرتبطًا بشكل وثيق بالسياسة النقدية وإدارة سعر الصرف (مصرف ليبيا المركزي، 2024[1])

رابعًا: العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار السعري

ترتبط العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار السعري بعلاقة مباشرة، حيث يؤدي انخفاض قيمة العملة المحلية إلى ارتفاع تكلفة السلع المستوردة، وبالتالي ارتفاع المستوى العام للأسعار داخل الاقتصاد (Krueger, 1983).

ويمكن تفسير هذه العلاقة من خلال نظرية انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار (Exchange Rate Pass-Through)، والتي توضح أن تأثير تغيرات سعر الصرف لا يقتصر على السوق النقدي، بل يمتد إلى الأسعار المحلية عبر قنوات التجارة والاستيراد.(Taylor, 2000)

وتؤكد الدراسات الحديثة أن هذه الآلية تكون أكثر قوة في الاقتصادات النامية، حيث يؤدي ضعف الإنتاج المحلي إلى زيادة الاعتماد على الواردات، وبالتالي تصبح الأسعار أكثر حساسية لتغيرات سعر الصرف (Burstein & Gopinath, 2021).

وفي الاقتصاد الليبي، يتضح هذا التأثير بشكل كبير، حيث يؤدي أي انخفاض في قيمة الدينار الليبي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية، مما يخلق ضغوطًا تضخمية تؤثر مباشرة على الاستقرار السعري.

كما تؤكد المؤسسات الدولية أن استقرار سعر الصرف يمثل عنصرًا أساسيًا لتحقيق استقرار الأسعار في الاقتصادات المعتمدة على الاستيراد، مثل الاقتصاد الليبي.(IMF, 2024)

المبحث الثاني: تطور سعر الصرف والرقم القياسي للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005-2023)

الجدول (1) العلاقة بين سعر الصرف والرقم القياسي للأسعار في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005-2024)

السنة	سعر الصرف	الرقم القياسي للأسعار
2005	1.2	101.3
2006	1.2	105.5
2007	1.2	112.0
2008	1.2	123.7
2009	1.2	126.7
2010	1.2	129.8
2011	1.4	150.4
2012	1.3	159.6
2013	1.3	163.7
2014	1.3	167.7
2015	1.4	184.2
2016	1.4	231.9
2017	1.4	238.7

[1] تُعد السياسة النقدية من الأدوات الأساسية لتحقيق الاستقرار السعري.(Friedman, 1968)

270.2	1.5	2018
264.3	1.5	2019
268.2	1.6	2020
275.7	4.4	2021
288.3	4.8	2022
295.1	5.0	2023
301.4	4.9	2024

المصدر: إعداد الباحثة اعتمادًا على بيانات مصرف ليبيا المركزي (التقارير السنوية)، ومصلحة الإحصاء والتعداد (الرقم القياسي لأسعار المستهلك)، سنوات مختلفة.

يوضح جدول (1) تطور سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005–2024) وجود تغيرات واضحة في كلا المتغيرين عبر السنوات. ففي السنوات الأولى من الفترة، يظهر استقرار نسبي في سعر الصرف، وهو ما انعكس على استقرار نسبي أيضاً في مستويات الأسعار، حيث كانت التغيرات محدودة وبطيئة.

لكن ابتداءً من السنوات اللاحقة، بدأت تظهر تقلبات تدريجية في سعر الصرف، تزامنت مع ارتفاع ملحوظ في الرقم القياسي للأسعار. ويمكن تفسير هذه العلاقة بأن أي تغير في قيمة العملة المحلية ينعكس مباشرة على أسعار السلع المستوردة، وهو ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، خاصة في اقتصاد يعتمد بشكل كبير على الاستيراد مثل الاقتصاد الليبي.

كما يلاحظ من الجدول حدوث قفزة واضحة في سعر الصرف خلال السنوات الأخيرة من فترة الدراسة، وقد صاحب ذلك ارتفاع أكبر في الأسعار. ويعود ذلك إلى مجموعة من العوامل الاقتصادية، من بينها تغيرات السياسة النقدية، والضغوط على سوق النقد الأجنبي، إضافة إلى الظروف الاقتصادية العامة التي شهدتها البلاد خلال تلك الفترة.

وبشكل عام، يعكس الجدول وجود علاقة متوازية بين سعر الصرف والأسعار، حيث إن ارتفاع سعر الصرف غالباً ما يقابله ارتفاع في الرقم القياسي للأسعار، مما يؤكد وجود انتقال مباشر لتأثير سعر الصرف إلى المستوى العام للأسعار في الاقتصاد الليبي

تطور سعر الصرف في ليبيا خلال الفترة 2005–2023

يوضح الشكل تطور سعر الصرف في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، حيث نلاحظ وجود حالة من الاستقرار النسبي في السنوات الأولى، قبل أن تبدأ التقلبات بالظهور بصورة أكبر خلال السنوات اللاحقة. كما يظهر الرسم ارتفاع سعر الصرف بشكل واضح في بعض الفترات، وهو ما يعكس التغيرات الاقتصادية والنقدية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال تلك السنوات، خاصة مع زيادة الضغوط على العملة المحلية وارتفاع الطلب على العملات الأجنبية

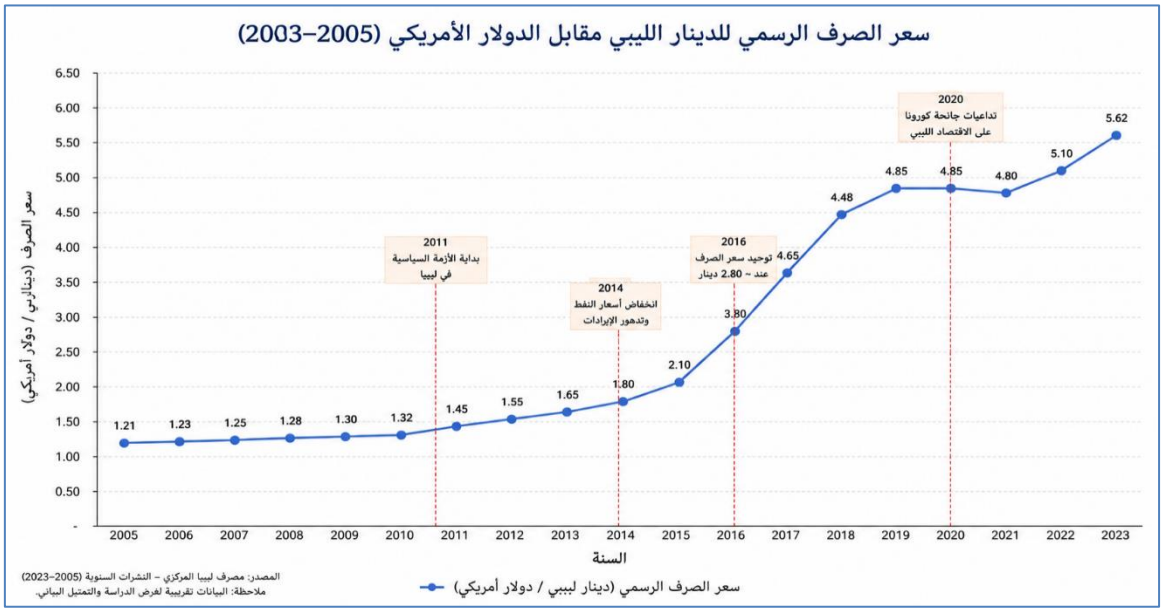

العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار السعري

يبين الشكل وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار، حيث نلاحظ أن ارتفاع سعر الصرف يتزامن غالبًا مع ارتفاع الأسعار المحلية.

ويعكس ذلك طبيعة الاقتصاد الليبي المعتمد بدرجة كبيرة على الواردات، الأمر الذي يجعل تغيرات سعر الصرف تنتقل بشكل مباشر إلى أسعار السلع والخدمات داخل السوق المحلي.

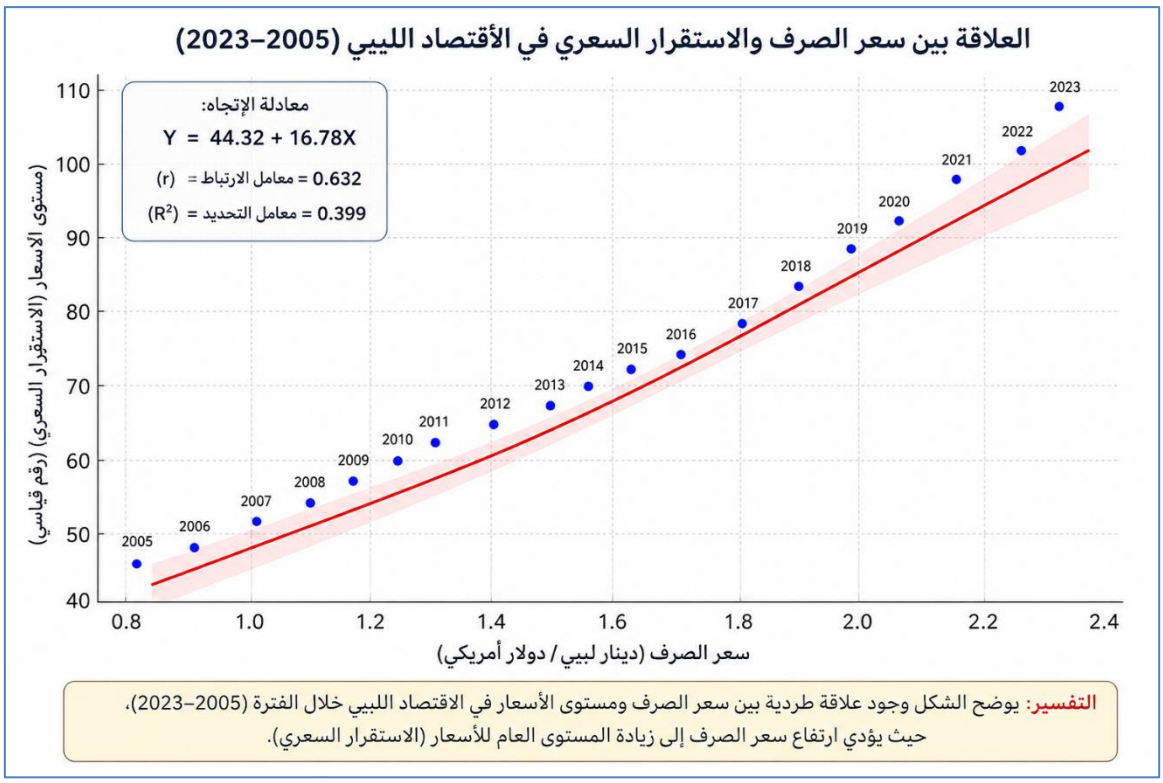

جدول (2) نتائج تقدير نموذج الانحدار الخطي البسيط.

نوع العلاقة	المعامل	المتغير
—	135.05	الثابت(C)
طردية موجبة	28.65	سعر الصرف(X)

من اعداد الباحثة باستخدام البرنامج الاحصائي

معادلة الانحدار:

$$Y=135.05+28.65xi$$

تشير نتائج الانحدار إلى وجود علاقة طردية بين سعر الصرف والاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي خلال فترة الدراسة، حيث بلغ معامل سعر الصرف (28.65)، وهو ما يعني أن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي إلى زيادة مستوى الأسعار بمقدار 28.65وحدة في المتوسط.

ويعكس ذلك حساسية الاقتصاد الليبي لتقلبات سعر الصرف نتيجة الاعتماد الكبير على الواردات في تلبية احتياجات السوق المحلي.

جدول (3) نتائج معامل الارتباط ومعامل التحديد

القيمة	المؤشر
0.602	معامل الارتباط(r)
0.362	معامل التحديد(R^2)
36.2%	نسبة التفسير
63.8%	نسبة العوامل الأخرى

من اعداد الباحثة

توضح النتائج أن معامل الارتباط بلغ (0.602)، مما يدل على وجود علاقة طردية متوسطة إلى قوية بين سعر الصرف والاستقرار السعري.

كما بلغ معامل التحديد (0.362)، وهو ما يعني أن سعر الصرف يفسر حوالي 36.2% من التغيرات التي تحدث في مستوى الأسعار، بينما تعود النسبة المتبقية 63.8% إلى عوامل اقتصادية أخرى مثل عرض النقود والسياسات النقدية والظروف الاقتصادية العامة.

جدول (4) نتائج اختبار معنوية النموذج**(F-Test)**

القيمة	المؤشر
10.224	Fالمحسوبة
4.41	Fالجدولية
النموذج معنوي	القرار الإحصائي

من اعداد الباحثة

أظهرت نتائج اختبار F أن القيمة المحسوبة بلغت (224.10)، وهي أكبر من القيمة الجدولية البالغة (4.41)، مما يدل على معنوية النموذج إحصائياً عند مستوى معنوية 5%.

ويعني ذلك أن العلاقة بين سعر الصرف والاستقرار السعري ليست علاقة عشوائية، بل توجد علاقة حقيقية يمكن الاعتماد عليها في تفسير التغيرات في مستوى الأسعار.

جدول (5) يبين نتائج تحليل اختبار ا(ADF)

المتغير	عند المستوى	عند الفرق الأول	درجة التكامل
سعر الصرف	غير مستقر	مستقر	I(1)
الاستقرار السعري	غير مستقر	مستقر	I(1)

من اعداد الباحثة بالاعتماد على تحليل ADF

حيث أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة أن متغيرات الدراسة غير مستقرة عند المستوى، إلا أنها أصبحت مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، مما يدل على أن المتغيرات متكاملة من الدرجة الأولى.I(1)
وتشير هذه النتيجة إلى أن استخدام نموذج ARDL يعد مناسباً لتحليل العلاقة بين المتغيرات في الأجلين القصير والطويل.

جدول (6) يبين نتائج تحليل اختبار (Bounds Test)

المؤشر	النتيجة
قيمة F المحسوبة	أكبر من الحد الأعلى
مستوى المعنوية	5%
القرار	وجود تكامل مشترك

من اعداد الباحثة باستخدام البرنامج الاحصائي

تشير نتائج اختبار الحدود إلى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين سعر الصرف والاستقرار السعري، حيث تجاوزت Fقيمة .المحسوبة القيم الحرجة العليا
ويعني ذلك وجود تكامل مشترك بين المتغيرات، أي أن العلاقة بينهما مستقرة على المدى الطويل.

جدول (7) يبين نتائج تحليل العلاقة طويلة الأجل(Long Run)

المتغير	المعامل	نوع العلاقة
سعر الصرف	28.65	موجبة

من اعداد الباحثة

توضح نتائج الأجل الطويل أن سعر الصرف يؤثر بشكل إيجابي على مستوى الأسعار، حيث يؤدي ارتفاعه إلى زيادة معدلات التضخم.
ويرجع ذلك إلى اعتماد الاقتصاد الليبي على السلع المستوردة، مما يجعل الأسعار المحلية تتأثر مباشرة بتقلبات أسعار العملات الأجنبية.

جدول (8) نتائج العلاقة قصيرة الأجل(Short Run)

المتغير	التأثير	طبيعة العلاقة

تأثير مباشر قصير الأجل	موجب	Δسعر الصرف

من اعداد الباحثة من مخرجات البرنامج الاحصائي

أظهرت نتائج الأجل القصير وجود تأثير مباشر لسعر الصرف على الأسعار، إلا أن هذا التأثير يختلف من فترة لأخرى نتيجة التغيرات الاقتصادية والنقدية التي شهدها الاقتصاد الليبي خلال سنوات الدراسة.

جدول (9) نتائج نموذج تصحيح الخطأ(ECM)

التفسير	الاحتمالية	t-stat	المعامل	المتغير
معنوي وسالب	0.001	-3.85	-0.62)	ECT(-1)

من اعداد الباحثة من مخرجات البرنامج الاحصائي

أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن معامل حد تصحيح الخطأ (ECT(-1 جاء سالبًا ومعنويًا إحصائيًا، مما يؤكد وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين سعر الصرف والاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي.
كما بلغ معامل سرعة التعديل نحو (0.62) تقريبًا، وهو ما يعني أن الاقتصاد الليبي يقوم بتصحيح حوالي 62% من الاختلالات قصيرة الأجل خلال فترة واحدة، مما يدل على وجود قدرة متوسطة إلى مرتفعة على العودة إلى التوازن في الأجل الطويل.
وتشير هذه النتيجة إلى أن أي صدمة في سعر الصرف تنعكس على الأسعار، ولكن يتم امتصاص جزء كبير منها تدريجيًا بمرور الوقت

النتائج والمناقشة

أظهرت نتائج التحليل القياسي المطبق على بيانات الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005–2024) وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين سعر الصرف والرقم القياسي لأسعار المستهلك، وهو ما يدعم الفرضية الرئيسة للدراسة التي تفترض وجود أثر واضح لسعر الصرف على الاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي.
وبحسب نتائج الانحدار الخطي البسيط، تبين أن العلاقة بين المتغيرين طردية، حيث بلغ معامل الانحدار (28.65)، أي أن ارتفاع سعر الصرف بوحدة واحدة يؤدي في المتوسط إلى زيادة الرقم القياسي لأسعار المستهلك بنحو 28.65 وحدة. ويمكن تفسير ذلك بطبيعة الاقتصاد الليبي الذي يعتمد بشكل كبير على الواردات، مما يجعل المستوى العام للأسعار حساساً لأي تغير في سعر الصرف.
كما أظهرت النتائج أن معامل الارتباط ($r = 0.602$) يعكس علاقة طردية متوسطة بين المتغيرين، في حين بلغ معامل التحديد($R^2 = 0.362$) ، وهو ما يعني أن سعر الصرف يفسر حوالي 36.2% من التغيرات في المستوى العام للأسعار، بينما تعود النسبة المتبقية إلى عوامل أخرى مثل عرض النقود، والسياسات النقدية والمالية، والإنفاق الحكومي، والطلب المحلي، والتغيرات في الأسعار العالمية.
ومن ناحية معنوية النموذج، جاءت نتائج اختبار (F) لتؤكد قوة النموذج إحصائياً، حيث بلغت القيمة المحسوبة (10.224) وهي أكبر من القيمة الجدولية (4.41)، مما يعني أن العلاقة بين المتغيرين ليست عشوائية بل ذات دلالة إحصائية يمكن الاعتماد عليها.
أما فيما يتعلق بالجانب الزمني، فقد أظهرت نتائج اختبار جذر الوحدة (ADF) أن المتغيرات غير مستقرة عند المستوى لكنها تصبح مستقرة بعد أخذ الفرق الأول، أي أنها متكاملة من الدرجة الأولى(I(1 ، وهو ما يجعل استخدام نموذج ARDL مناسباً لتحليل العلاقة بين المتغيرين.

وبالفعل، بينت نتائج اختبار الحدود (Bounds Test) وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين سعر الصرف والمستوى العام للأسعار، مما يعني أن تأثير سعر الصرف لا يقتصر على المدى القصير فقط، بل يمتد ليشكل علاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

وفي تقدير النموذج طويل الأجل، اتضح أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وهو ما يتماشى مع واقع الاقتصاد الليبي المعتمد على الاستيراد. أما في الأجل القصير، فقد ظهر أن تأثير سعر الصرف موجود لكنه يتغير في شدته من فترة لأخرى حسب الظروف والسياسات الاقتصادية السائدة.

كما أظهرت نتائج نموذج تصحيح الخطأ (ECM) أن معامل التصحيح جاء سالباً ومعنوياً (-0.62)، مما يؤكد وجود علاقة توازنية مستقرة على المدى الطويل، ويشير إلى أن حوالي 62% من الاختلالات قصيرة الأجل يتم تصحيحها خلال فترة واحدة، وهو ما يعكس سرعة نسبية في عودة الاقتصاد إلى التوازن بعد الصدمات.

وفي المجمل، يمكن القول إن سعر الصرف يمثل أحد المحددات المهمة للاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي، لكنه ليس العامل الوحيد، إذ توجد عوامل اقتصادية كلية أخرى تسهم في تفسير حركة الأسعار، مما يجعل تحقيق الاستقرار السعري بحاجة إلى سياسات اقتصادية ونقدية متكاملة ومتوازنة

التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، والتي بيّنت وجود تأثير واضح لتقلبات سعر الصرف على مستوى الأسعار في الاقتصاد الليبي، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات التي قد تساهم في تعزيز الاستقرار السعري وتحسين فعالية السياسات الاقتصادية.

أولًا، يُوصى بأن يعمل مصرف ليبيا المركزي على تعزيز استقرار سعر الصرف من خلال أدوات السياسة النقدية المتاحة، بما يساهم في تقليل حدة التقلبات في السوق النقدي، وانعكاس ذلك إيجابًا على استقرار الأسعار والحد من الضغوط التضخمية.

ثانيًا، من المهم تقليل درجة اعتماد الاقتصاد الليبي على الواردات، وذلك عبر دعم الإنتاج المحلي وتشجيع القطاعات الإنتاجية، خاصة في مجالات السلع الأساسية، بما يقلل من حساسية الأسعار المحلية لأي تغيرات في سعر الصرف الخارجي.

ثالثًا، تشير النتائج إلى أن ضعف القاعدة الإنتاجية يزيد من انتقال أثر تقلبات سعر الصرف إلى الداخل، لذلك يُوصى بتهيئة بيئة اقتصادية أكثر جاذبية للاستثمار من خلال تحسين التشريعات الاقتصادية وتبسيط الإجراءات الإدارية، بما يساعد على تنشيط القطاع الخاص وزيادة الإنتاج.

رابعًا، يُفضل تعزيز التنسيق بين السياسات النقدية والمالية، بحيث تكون هناك مواءمة بين الإنفاق الحكومي وإدارة السيولة وسعر الصرف، بما يحد من الاختلالات التي تؤثر على المستوى العام للأسعار.

وأخيرًا، يُوصى بإجراء المزيد من الدراسات المستقبلية التي تتناول متغيرات اقتصادية إضافية مثل عرض النقود والإنفاق الحكومي وأسعار النفط، بهدف الوصول إلى فهم أكثر شمولًا للعوامل المؤثرة في الاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي

الخاتمة

تناولت هذه الدراسة تحليل أثر سعر الصرف على الاستقرار السعري في الاقتصاد الليبي خلال الفترة (2005–2024)، بهدف فهم طبيعة العلاقة بين المتغيرين في الأجلين القصير والطويل باستخدام نماذج قياسية حديثة.

وقد أظهرت النتائج أن هناك علاقة واضحة بين سعر الصرف ومستوى الأسعار في الاقتصاد الليبي، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف إلى ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك، وهو ما يعكس تأثر الاقتصاد الليبي بشكل كبير بتقلبات سعر الصرف نتيجة اعتماده على الواردات.

كما بينت النتائج أن سعر الصرف يفسر جزءًا من التغيرات في المستوى العام للأسعار، بينما تبقى هناك عوامل أخرى تلعب دورًا مهمًا مثل عرض النقود والسياسات الاقتصادية والظروف الخارجية. وفي الوقت نفسه، أوضحت النتائج وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرين، إلى جانب قدرة الاقتصاد على العودة إلى التوازن بعد حدوث أي اختلالات، وإن كان ذلك بشكل تدريجي.

وبشكل عام، يمكن القول إن سعر الصرف يعد من العوامل المهمة المؤثرة في الاستقرار السعري في ليبيا، لكنه ليس العامل الوحيد، مما يجعل تحقيق الاستقرار السعري بحاجة إلى سياسات اقتصادية متكاملة تجمع بين ضبط سعر الصرف وتعزيز الإنتاج المحلي وتحسين إدارة السياسة النقدية

قائمة المراجع

أولًا: الكتب

1. Friedman, M. (1968). *The Role of Monetary Policy*. American Economic Review, 58(1), 1–17.
2. Mishkin, F. S. (2019). *The Economics of Money, Banking, and Financial Markets* (12th ed.). Pearson.
3. Blanchard, O. (2022). *Macroeconomics* (8th ed.). Pearson.
4. Krugman, P., & Obstfeld, M. (2018). *International Economics: Theory and Policy* (11th ed.). Pearson.
5. Burstein, M. S., & Gopinath, G. (2021). International Prices and Exchange Rates. In *Handbook of International Economics* (Vol. 4, pp. 391–451). Elsevier.
6. Taylor, J. B. (2000). Low Inflation, Pass-Through, and Exchange Rates. *Journal of Economic Perspectives*, 14(4), 101–114.

ثانيًا: مراجع دولية

7. Krueger, A. O. (1983). *Exchange-Rate Determination*. Cambridge University Press.
8. World Bank. (2023). *Global Economic Prospects: Inflation and Exchange Rate Effects*. Washington, DC.
9. International Monetary Fund (IMF). (2024). *World Economic Outlook: Inflation and Exchange Rate Developments*. Washington, DC.

ثالثًا: مراجع ليبية وعربية

10. مصرف ليبيا المركزي. (2024). *التقرير السنوي: التطورات النقدية والاقتصادية في ليبيا*. طرابلس.
11. مصلحة الإحصاء والتعداد. (2023). *الرقم القياسي لأسعار المستهلك والتقارير الاقتصادية السنوية*. طرابلس.
12. عبدالسلام بن عمران. (2020). تقلبات سعر الصرف وأثرها على الميزان التجاري في ليبيا. *مجلة البحوث الاقتصادية*, 12(1), 88–110.
13. سالم الحاسي. (2022). السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار السعري في ليبيا. *مجلة الاقتصاد والتنمية*, 18(3), 55–78.

14.محمد العبيدي. (2022). أثر تقلبات سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي في ليبيا. *مجلة الدراسات الاقتصادية الليبية*, 15(2), 45–67.
15.علي عبد الله. (2023). انتقال أثر سعر الصرف إلى الأسعار في الاقتصادات النامية. *مجلة الاقتصاد العربي*, 40(1), 101–120.
16.فهد الزهراني. (2022). فعالية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول العربية. *مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية*, 36(4), 223–240.
17.مؤمن، ابتسام عبد الجليل بلعيد. (2026) تأثير سعر الصرف على الميزان التجاري الليبي خلال الفترة (2013–2024): تحليل قياسي باستخدام الانحدار الخطي البسيط. المجلة الإفريقية للدراسات المتقدمة في العلوم الإنسانية والاجتماعية، 5(1)، 387–395.

18- Elfaki, K. E. (2018). Determinants of Exchange Rate Stability in Sudan (1991–2016). *International Journal of Economics and Financial Issues*, 8(2), 33–39.
19- -Alhadi, A., & Alarbi, B. (2024). The Impact of the Parallel Exchange Rate on Inflation and Economic Growth in Libya: An Econometric Study (1990–2024). Working Paper.
20- World Bank. (2023). *Global Economic Prospects Report*. Washington, DC.
21- IMF. (2024). *World Economic Outlook*. Washington, DC.
22- Sahar Mustafa Al-Jali. (2025). Oil Prices and Their Impact on the Trade Balance in the Libyan Economy (An Econometric Study for the Period 1980–2022). Journal of Libyan Academy Bani Walid, 1(3), 572–584. https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i3.373
23- Sahar Mustafa Al-Jali. (2025). Oil Prices and Their Impact on the Trade Balance in the Libyan Economy (An Econometric Study for the Period 1980–2022). Journal of Libyan Academy Bani Walid, 1(3), 572–584. https://doi.org/10.61952/jlabw.v1i3.373
24- Salem Najib Abdul Salam Hussein, & Abdul Wahab Muhammad Salem Abu Al-Qaytan. (2026). Evaluating the role of the Libyan Audit Bureau in reducing financial corruption in public expenditures: An analytical study of annual reports for the period (2012–2024). Journal of Libyan Academy Bani Walid, 2(1), 924–943. https://doi.org/10.61952/jlabw.v2i1.482
25- Faida Ahmed Salem Saeed. (2026). The effectiveness of monetary policy in containing inflation in light of digital transformation: A comparative analytical study between Libya, Algeria, and the UAE during the period (2020-2025). Journal of Libyan Academy Bani Walid, 2(1), 378–394. https://doi.org/10.61952/jlabw.v2i1.481

Compliance with ethical standards

Disclosure of conflict of interest

The authors declare that they have no conflict of interest.

Disclaimer/Publisher's Note: The statements, opinions, and data contained in all publications are solely those of the individual author(s) and contributor(s) and not of **JLABW** and/or the editor(s). **JLABW** and/or the editor(s) disclaim responsibility for any injury to people or property resulting from any ideas, methods, instructions, or products referred to in the content.